آفاق التنمية الزراعية لمحصول القطن

للدكتور محسن عباس الديدى

تحلول السبعينيات من القرن الحالى تبدت الملامح الرئيسية لدور القطن المصرى ، فأصبح يشغل حيزاً كبيراً من الأراضى الزراعية ، ولو أن مساحاته هبطت إلى ما يقارب من المليون ونصف مليون فدان بعد أن كانت قد اقتربت من المليونين من الفدادين فى فواتح الخمسينيات وفى سنى ١٩٥٨ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٥ . وأصبحت مصر السابعة بين دول العالم فيما تنتجه من محصول القطن ، والرابعة فى كمية ما تصدره منه إلى الدول الأخرى ، ولو أنها حافظت على صدارتها فى كمية ما تنتجه من أقطان طويلة التيلة ، والأكثر طولا بين الدول المنتجة لهاتين الطبقتين من الأقطان .

ومن جهة أخرى ، فالقطن المصرى هو المادة الخام الرئيسية لأكبر الصناعات المحلية وهى صناعة الغزل والنسيج ، ويعتبر أكثر محاصيلنا تشغيلا للقوى العاملة ، فعدد المشتغلين بزراعة القطن حالياً وأسرهم يقدرون بحوالى ستة ملايين نسمة ، كما أن هناك مالا يقل عن مليون نسمة من المشتغلين بصناعة الغزل والنسيج وأسرهم ، أى أكثر من نصف عدد المشتغلين بالصناعة المصرية . أى أن هناك مالا يقل عن سبعة ملايين نسمة يعتمدون فى معيشتهم هم وأسرهم على زراعة القطن وتصنيعه .

ولا ننسى أن القطن المصرى هو أهم محاصيلنا المصرية ، فهو مازال يمثل فى المتوسط حوالى ٢٢,٥٪ من قيمة المحاصيل الزراعية ، وتعدت صادراته من القطن الخام ٨٠٪ من قيمة الصادرات الزراعية ، بينما تحقق من تصدير غزل القطن ومنسوجاته والملابس القطنية ما يوازى ٧٠٪ من قيمة دخلنا من الصادرات المصنعة مما أوصل صادرات القطن ، سواء كان خاماً أو غزلا أو مصنعاً ، إلى حوالى ٦٠٪ من قيمة الصادرات المصرية كلها .

---

* الدكتور محسن عباس الديدى : كبير الباحثين ومدير معهد بحوث القطن ، مركز البحوث الزراعية .

ويعتبر زيت بذرة القطن المصدر الأساسى للزيوت النباتية ، فإنتاجنا منه يصل إلى حوالى ١٠٠ ألف طن سنوياً ، أو حوالى ٦٠٪ من الاستهلاك المحلى .

كما يوفر كسب بذرة القطن قدراً كبيراً من العلف الحيوانى المركز ، وإنتاجه الحالى يقارب ٥٥٠ ألف طن سنوياً .

وعلى الرغم من أهمية الدور الرئيسى الذى يسهم به القطن فى اقتصادنا القومى إلا أن زراعته حالياً أصبحت تواجه مشاكل عديدة وصعوبات متزايدة ترجع أساساً إلى قلة العائد من الفدان منه عن مثيله من المحاصيل البديلة فى الدورة الزراعية ، وعائد القطن يحدده فى الواقع أربع متغيرات هى : تكاليف الإنتاج ، ومتوسط غلة الفدان ، والرتبة ، وأسعار الشراء ، ونتيجة قلة هذا العائد أن توالى انخفاض المساحة المزروعة قطناً موسماً بعد آخر حتى بلغت فى موسم ١٩٧٦ / ١٩٧٧ مساحة قدرها ١,٢٤٧,٦٢٨ فداناً أنتجت محصولا قدره ٧,٩٢٥ ألف قنطار متريا ، ونظراً لتزايد كميات الأقطان المستهلكة محلياً إلى ٥,٣٠٠ ألف قنطار فقد أدى ذلك إلى تناقص أرقام الصادرات إلى ٢,٨٢٧ ألف قنطار . وهنا تبرز الآثار السيئة الناجمة عن الاستمرار فى انخفاض مساحات القطن وانكماش محصوله بالتالى :

(١) نقص فى حصيلة البلاد من العملة الصعبة ، إذ أن المحصول الواجب إنتاجه سنوياً يجب أن يبلغ حجمه ما يقارب ١٠ مليون قنطار للوفاء باحتياج دول العملات الحرة والحسابية ودول الاتفقات التجارية ، بالإضافة إلى احتياجات صناعة الغزل والنسيج المحلية .

(٢) هناك عدة أنشطة اقتصادية هامة ستتأثر نتيجة توالى نقص المحصول ، أهمها مرافق النقل بكافة أنواعها والتأمين والتمويل .

(٣) سيؤدى التناقص فى كميات البذرة اللازمة لاستخراج الزيت إلى زيادة واردات البلاد من الزيوت النباتية وأثر ذلك على الميزان التجارى ، كما سيحدث نقص كبير فى إنتاج الكسب اللازم لتغذية الحيوان ومايؤدى ذلك من تضخم أزمة اللحوم التى نعانى منها .

هذا بالإضافة إلى أثر تناقص المحصول على اقتصاديات تشغيل المحالج ، واقتصاديات تشغيل الشركة المصرية لكبس القطن .

إن الرجوع مرة أخرى إلى إنتاج ١٠ مليون قنطار سنوياً بالتوسع فى المساحة القطنية والعودة بها إلى ما كانت عليه قد يتفق مع مطالبات القطاع القطنى فى الحاضر ، ولكن ماذا عن المستقبل البعيد القريب ونعنى به عام ٢٠٠٠ عندما يصل عدد السكان إلى حوالى ٦٦ مليون نسمة مع محافظتنا على إنتاج عشرة ملايين قنطار سنوياً من مساحة تقل نوعاً عن مليون وربع مليون فدان نتيجة الزيادة المتوقعة فى محصول الفدان على ما هو عليه حالياً ؟

فى نهاية القرن الحالى سيصل الاستهلاك المحلى للقطن الشعر إلى حوالى ٧,٢٠٠,٠٠٠ قنطار شعر على أساس أن معدل استهلاك الفرد فى مصر من القطن الشعر سيصل إلى خمسة كيلو جرامات بالمقابلة باستهلاكه الحالى وهو ٤,٥١٥ كيلوجرامات كنتيجة طبيعية للاستمرار فى التنمية وارتفاع مستوى المعيشة ، وبفرض أن القطن سيظل هو محصول الألياف الأساسى للكساء ، ويكون بذلك الإنتاج المصرى الكلى من القطن الشعر وهو ١٠ مليون قنطار غير كاف لسد احتياجات الاستهلاك المحلى من المصنوعات القطنية إذا أبقينا على كمية ٣ ــ ٣,٥ مليون قنطار شعر سنوياً للتصدير ، وهى الكمية التى حافظت البلاد على تصديرها فى السنين الأخيرة . مضافاً إلى ذلك أن العجز فى الزيوت النباتية سيصل إلى حوالى ٤٢٠,٠٠٠ طن ، أى أضعاف مانستورده ، نتيجة زيادة عدد السكان وارتفاع استهلاك الفرد من الزيت إلى ثمانية كيلو جرامات ، بدلا من ما يقرب من ستة كيلو جرامات حالياً . ومن الطبيعى أن تتأرجح كمية الكسب المنتجة قليلا إلى الزيادة عما هى عليه الآن .

ومن هذا العرض السريع يتبين أن أزمة القطن الحقيقية هى أنه لايمكن الاستغناء عنه ، ويستلزم من الآن ونحن نقترب من نهاية القرن العشرين أن نضع خطة تستهدف زيادة إنتاج القطن بزيادة المساحات القطنية وزيادة إنتاجية الفدان لمقابلة العجز فى الإنتاج الكلى ، وفى احتياجات مصانع الغزل المحلية التى صادفتها هى الأخرى أزمات نمر عليها سريعاً .

فهناك انخفاض على طلب مجموعة الغزول الرفيعة فى الأسواق العالمية نتيجة منافسة الألياف الصناعية التى تتزايد شدتها عاماً بعد آخر للصناعة القطنية الرفيعة ، وكذا تقدم الصناعة النسجية العالمية فى الارتقاء بنمر خيوط الغزل التى تتلاءم ونوع الإنتاج المطلوب منها مستخدمة أقطان رخيصة تقل فى مواصفاتها وأسعارها عن الأقطان المصرية .

وعندما التفتت مصانع الغزل المحلية إلى الأسواق الإفريقية والآسيوية وجدت أن منتجاتها النسجية المصدرة إلى هذه الأسواق مستقبلها محدود لاتجاه هذه الدول إلى تنمية صناعاتها النسجية لاستعمالها أقطاناً وأيدى عاملة رخيصة بغض النظر عن الجودة لانخفاض القوة الشرائية لدى أفراد هذه الدول .

ولما اتجهت مصانع الغزل المحلية إلى إنتاج الأقمشة الشعبية لمقابلة التزايد فى عدد السكان لم يمكنها أن تكفى باحتياجاتهم ، ويرجع سبب هذا القصور إلى ارتفاع تكاليف إنتاج الأقمشة الشعبية المسعرة جبرياً لاستخدام أقطان عالية الجودة دون قيمتها الغزلية ، وكذا استعمال أنوال ذات كفاية عالية لإنتاج مثل هذه الأقمشة ، ووصلت بذلك تكلفة المادة الخام فى هذه الأقمشة الشعبية إلى ما يقرب من ٦٠٪ من إجمالى تكلفة الإنتاج ،أى أكثر من نصف تكلفة الإنتاج . ففكرت مصانع الغزل المحلية فى استيراد الغزول السميكة من الدول الأخرى بغرض تشغيلها واستخدامها فى صناعة الأقمشة الشعبية ولكن لم تتأكد جدوى هذه الفكرة لما ترتب على استخدامها من ضعف المنتجات المصنعة منها .

وللتغلب على الصعوبات التى تصادفها المصانع المحلية اتجه التفكير إلى زراعة أقطان قصيرة التيلة فى مصر ، أو استيرادها من الخارج . وفعلا قامت وزارة الزراعة ولعدة سنوات (حتى الآن) باستيراد بذور أقطان قصيرة التيلة من عدة دول ، على الأخص الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى والصين وبلغاريا ، وتجربة زراعتها تحت الظروف المصرية ، ولكن لايبدو حتى الآن أنه يمكن إدخال هذه الأصناف بنجاح فى الزراعة المصرية ، مضافاً إلى ذلك خطورة اختلاط حقول أقطاننا المصرية بهذه الأقطان المستوردة مما يؤدى إلى تدهورها ، وبالتالى تلويث سمعة أقطاننا المصرية المعروفة عنها شدة نقاوتها الوراثية .

لذلك بقى أمام صناعة الغزل المحلية حل أخير هو استيراد أقطان قصيرة التيلة من الخارج (١ بوصة أو أقل طولا)، وبدأت هذه التجربة عام ١٩٧٥ باستيراد ٢٠ ألف بالة من الولايات المتحدة ، زادت عام ١٩٧٧ إلى ١١٠ ألف بالة ، ثم إلى ١٥٠ ألف بالة عام ١٩٧٨ ، وإلى أكثر من هذه الكمية فى العام الحالى (١٩٧٩) . ويجرى حالياً تطهير هذه الأقطان المستوردة ضد الآفات والأمراض فى موانى الشحن بالولايات المتحدة الأمريكية خشية تأخير تطهيرها فى الموانى المصرية وبقاء البالات دون تطهير ، مما قد يعرض القطن المصرى لآفات جديدة غير موجودة بمصر . ولقد كانت تعليمات وزارة الزراعة تقضى باستيراد هذه الأقطان فى أشهر غير أشهر موسم القطن المصرى ، زيادة فى الحرص من عدم تسرب آفات جديدة ، ولكن نظراً لازدياد كميات القطن المستورد أصبحت حالياً تستورد والقطن المصرى نامى بالحقول .

الموقف الحالى للقطن المصرى بالنسبة للمحاصيل المنافسة وازدياد تكاليف إنتاجه :

منذ فواتح السبعينيات ارتفعت بحدة نفقات تكاليف إنتاج الفدان من القطن ، ليس فى مصر وحدها بل فى كافة الدول المنتجة ، وذلك لارتفاع أثمان الأسمدة والمبيدات الحشرية وأجور العمالة . ومع التضخم العالمى الذى هز العالم عام ١٩٧٣ ، وما تلاه فى عام ١٩٧٤ من الارتفاع الكبير فى تكلفة الطاقة ومستخرجات البترول ، زادت المشكلة قسوة . ولقد هدأت حدة التضخم العالمى فى عام ١٩٧٥ — ٧٦ وانخفضت أسعار بعض سلع ومستلزمات الإنتاج ، ولكن انخفاض غلة فدان القطن فى كثير من البلدان المنتجة أبقت تكاليف الوحدة الإنتاجية عالية .

ومن بين الدول المنتجة للقطن تميزت بلدان الشرق الأوسط وغرب أوربا بأن أكثر عناصر الإنتاج تكلفة هى العمالة التى وصلت إلى حوالى ٤٠٪ من جملة نفقات الإنتاج فى بعض هذه البلدان ومنها مصر . هذا فى الوقت الذى أصبحت فيه العمالة لاتمثل إلا ٦٪ من جملة تكاليف الإنتاج فى الولايات المتحدة الأمريكية لانتشار الميكنة الزراعية ، وأدت زيادة كفاية العمالة رغم أجورها المرتفعة إلى تخفيض تكاليفها بالنسبة للفدان من ١٩ جنيها

(٦٥ دولار) عام ١٩٧٠ ، إلى ١٧ جنيها (٢٣ دولار) عام ١٩٧٤ ، ثم إلى ١١,٥ جنيه (١٦ دولار) عام ١٩٧٥ .

ويجب ألا نغفل أنه فى البلدان التى أصبحت تستخدم بكثرة الآلات الزراعية كما فى الولايات المتحدة واستراليا ، قد ارتفعت بها أسعار الطاقة والآلات الزراعية وأصبحت عاملا هاماً من عوامل إنتاج القطن . كما أن إدخال العديد من الدول للآلات الزراعية للتغلب على قلة الأيادى العاملة قد زاد بوضوح من أسعار الطاقة والآلات الزراعية خلال السنوات الخمس الأخيرة .

كذلك أصبحت الأسمدة والكيماويات الزراعية من أغلى عناصر الإنتاج خصوصاً فى البلدان النامية .

وعموماً فتتراوح حالياً نفقات إنتاج الفدان من القطن فى العالم بين ١٤٧ — ٢٦٥ جنيهاً للفدان ، وذلك فيما يقرب من نصف الدول المنتجة للقطن . ولو أننا نجده قد يهبط إلى أقل من ٨٨ جنيهاً للفدان كما فى باكستان أو يرتفع إلى أكثر من ٤٠٠ جنيه للفدان فى بعض الدول عالية الإنتاج ، أما بالنسبة لتكاليف إنتاج الرطل الواحد من القطن الشعر فإنه يتراوح من ١٧ قرشاً للرطل فى باكستان إلى ٦٠ قرشاً للرطل فى أسبانيا .

أما بالنسبة لمصر فإن نفقات إنتاج فدان القطن فى مصر قد وصلت فى متوسطها إلى ١٨٧ جنيهاً حسب تقديرات معهد بحوث الاقتصاد بمركز البحوث الزراعية ، أى أن تكاليف إنتاج الرطل الواحد من القطن الشعر المصرى طويل التيلة ، مازال فى حدود ٢٥ قرشاً .

ونستخلص من هذه الأرقام أنه يجب الاهتمام بتكاليف إنتاج الرطل الواحد من القطن دون الاقتصار على الاعتماد على جملة تكاليف إنتاج الفدان ، لأنه فى البلدان ذات تكلفة الإنتاج العالية بالنسبة للقطن تكون عادة عالية المحصول ، وبذلك يصبح تكاليف الإنتاج أقل إذا عبر عنها بالنسبة للرطل وليس بالنسبة للفدان كما هو حادث الآن .

أما المشكلة الأخرى الخاصة بمنافسة المحاصيل الأخرى للقطن . فإنه من المعروف أن منتجى القطن فى العالم يتحولون إلى المحاصيل المنافسة بدون صعوبة لاحتياج القطن إلى تمويل وعمالة أكثر من المحاصيل المنافسة ، كما أن إنتاج القطن يحتاج إلى دراسة وخبرة أكثر من المحاصيل المنافسة . ومما زاد من حدة هذه المنافسة أن العديد من الدول زادت من دعمها بوضوح لأسعار المحاصيل المنافسة للقطن دون زيادة مماثلة لأسعار القطن وبذلك أمكن تغطية زيادة نفقات الإنتاج فى المحاصيل الغذائية المنافسة للقطن ، بينما زادت تكلفة إنتاج القطن نتيجة الانخفاض فى غلته التى سادت العالم فى السنين الأخيرة .

آفاق التنمية بالنسبة لمحصول القطن :

تتطلب آفاق التنمية بالنسبة لمحصول القطن الاهتمام بالاستمرار فى استنباط أصناف جديدة من القطن متميزة للإبقاء على السمعة العالمية الطيبة للقطن المصرى وجودته ، ودراسة النواحى الاقتصادية القيمية بالنسبة للمحصول فى ظل المتطورات الزراعية الحالية .

(أولا) الاستمرار فى استنباط أصناف قطن جديدة منافسة للأقطان الحالية بالنسبة إلى :

(١) مقاومتها لآفات القطن الهامة .
(٢) تبكيرها فى النضج ، أو قصرها فى فترة النمو .
(٣) اتساع مجال ملائمتها للظروف الجوية والمناطق الزراعية .
(٤) تفوقها فى صفات الجودة .
(٥) تحسين صفات جودة البذرة .
(٦) احتمالات إدخال ظاهرة قوة الهجين .
(٧) قلة احتوائها على الشوائب .

(ثانياً) النواحى الاقتصادية القيمية بالنسبة للمحصول :

(١) إعادة دراسة سياسة وأسلوب التسويق التعاونى الداخلى المتبع حالياً على ضوء التطويرات والتعديلات التى حدثت فيه منذ عام ١٩٦٥ / ١٩٦٦ .

(٢) موقف القطن بالنسبة للاقتصاد المصرى وأثر التناقص فى إنتاجه على مستقبل قطاعات الاقتصاد المختلفة .

(٣) دور القطن فى اقتصاديات الفلاح المصرى وعلاقة ذلك بالسياسة السعرية للقطن بالنسبة للمحاصيل الأخرى مع تحديد العائد من العملات الأجنبية من فدان القطن فى مقابل العائد من فدان من المحاصيل البديلة .

(٤) الدورة الزراعية الحالية وموقع القطن منها ووضعه التنافسى مع باقى المحاصيل ، وتحديد الكميات المثلى للصناعة المحلية وطلبات التصدير ، بحيث يمكن الحصول على أكبر عائد قطنى ممكن مع أحسن عائد غذائى ممكن فى إطار حل مشكلة الأمن الغذائى ومشكلة ميزان المدفوعات ، وترشيد استخدام الموارد الزراعية وأهمها الأرض والمياه ، على أن تتصف هذه السياسة بالمدى الطويل .

(٥) إمكانيات استيراد أصناف قطن قصيرة التيلة لغزلها محلياً والآثار المترتبة على ذلك من ناحية الحجر الزراعى للوقاية من الآفات التى قد تحملها مثل هذه الأقطان وتكاليف هذه العمليات ، مع دراسة ملاءمة آلات الغزل المحلية لهذه الأقطان المستوردة ، وكفاية تشغيلها ، ونسبة العادم منها .

ويمكن باتباع مما سبق تحديد وضع أمثل للقطن فى إطار تكوين محصولى يزرع فيه القطن فى أحسن المناطق إنتاجاً له ، وتحديد الكميات المثلى للصناعة المحلية وللتصدير بحيث يمكن الحصول على أفضل عائد قطنى مع أحسن عائد غذائى فى إطار حل مشكلتى ميزان المدفوعات والغذاء ، بجانب تحديد الطاقة الصناعية الاستيعابية المثلى من القطن ، وتحديد المستهلك محلياً منه والمصدر مع معرفة اقتصاديات إدخال أقطان مستوردة قصيرة التيلة ومدى تأثر الصناعات الغذائية بتناقص إنتاج القطن .